

Distr.: General
18 April 2023
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة الرابعة عشرة

فيينا، 12-16 حزيران/يونيه 2023

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة
لمكافحة الفساد

خلاصة وافية

مذكرة من الأمانة

إضافة

المحتويات

الصفحة

2 ثانياً- خلاصة وافية.....
2 الولايات المتحدة الأمريكية.....

.CAC/COSP/IRG/2023/1 *



الرجاء إعادة استعمال الورق

080623 080623 V.23-07244 (A)



ثانياً - خلاصة وإفية

الولايات المتحدة الأمريكية

1- مقدمة: لمحة عامة عن الإطار القانوني والمؤسسي للولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الاتحادي في سياق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

صدقت الولايات المتحدة الأمريكية على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2006، ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة للولايات المتحدة في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2006.

والولايات المتحدة جمهورية اتحادية، ويستند نظامها القانوني إلى تقاليد القانون العام الأنغلو-سكسوني لإنجلترا. وبموجب المادة السادسة من دستور الولايات المتحدة، يعتبر أن المعاهدات المصدق عليها السارية المفعول، إلى جانب القانون الاتحادي، هي "القانون الأعلى للبلاد".

وتم استعراض تنفيذ الولايات المتحدة للفصلين الثالث والرابع من الاتفاقية في السنة الأولى من الدورة الأولى، ونُشرت الخلاصة الوافية لذلك الاستعراض في 23 آذار/مارس 2012 (CAC/COSP/IRG/II/1/1/Add.6). وإضافة إلى ذلك، استُعرض إطار الولايات المتحدة لمكافحة الفساد في جولات متعددة من التقييمات التي أجريت ضمن مجموعة الدول المناهضة للفساد التابعة لمجلس أوروبا وآلية متابعة تنفيذ اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد التابعة لمنظمة الدول الأمريكية. وبالمثل، قامت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية وفريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بغسل الأموال بتقييم إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الولايات المتحدة.

ويشمل الإطار التشريعي لمنع الفساد واسترداد الموجودات، على وجه الخصوص، قانون الأخلاقيات في الحكومة، وقانون إصلاح الخدمة المدنية، وقانون المفتشين العامين، وقانون حرية المعلومات، ولائحة الاشتراء الاتحادية، والقوانين الجنائية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وما يتصل بها من قوانين المصادرة الجنائية والمدنية، وقانون ممارسات الفساد في الخارج، والباينين 18 و31 من مدونة قوانين الولايات المتحدة (مدونة القوانين)، وقانون السرية المصرفية (بصيغته المعدلة بقانون توحيد أمريكا وتعزيزها من خلال توفير الأدوات المناسبة اللازمة لاعتراض وعرقلة الإرهاب (قانون باتريوت الولايات المتحدة الأمريكية)).

وتشمل المؤسسات الرئيسية المشاركة في منع الفساد واسترداد الموجودات وزارة العدل، ومكتب أخلاقيات الحكومة، ومجلس المفتشين العامين المعني بالنزاهة والكفاءة، ومكاتب المفتشين العامين، ومكتب المستشار القانوني الخاص، ومكتب إدارة شؤون الموظفين، ومكتب الإدارة والميزانية، ولجنة الأوراق المالية والبورصات، ووزارة الخزانة وشبكة إنفاذ القوانين المعنية بالجرائم المالية التابعة لتلك الوزارة.

ويركز هذا الاستعراض على التدابير التي اتخذتها الولايات المتحدة على المستوى الاتحادي فقط.

2- الفصل الثاني: التدابير الوقائية

1-2 ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية؛ هيئة أو هيئات مكافحة الفساد الوقائية (المادتان 5 و6)

لدى الولايات المتحدة مجموعة شاملة من القوانين والسياسات واللوائح لمنع الفساد ومكافحته. وتضع تلك الصكوك أطراً أخلاقية لمنع تضارب المصالح في القطاعين العام والخاص، وتعزيز الشفافية في العمليات الحكومية، وحماية نزاهة المشتريات العمومية والأموال العامة.

وينشئ قانون الأخلاقيات في الحكومة وغيره من القواعد والسياسات ذات الصلة برنامجاً أخلاقياً لا مركزياً شاملاً لمنع تضارب المصالح المالي في القطاع العام، يتألف من معايير السلوك الأخلاقي القابلة للإنفاذ، وبرامج الإفصاح المالي، والتدريب والتتقيف، وفرض قيود على الهدايا وعلى ممارسة الضغط للتأثير السياساتي وعلى غير ذلك من الأنشطة الخارجية للموظفين العموميين الملتحقين بالخدمة العامة أو الشاغلين لمنصب فيها أو المغادرين لها عند انتهاء خدمتهم.

ويوفر مكتب أخلاقيات الحكومة الإشراف العام والقيادة العامة لبرنامج الأخلاقيات في السلطة التنفيذية، بينما يقود رؤساء الوكالات والكيانات تنفيذ البرنامج في وكالاتهم أو كياناتهم. وتضع لجنة الأخلاقيات في كل مجلس من مجلسي الكونغرس القواعد والمعايير الأخلاقية لأعضاء الكونغرس وموظفيه.

ويضع مكتب أخلاقيات الحكومة القواعد واللوائح المتعلقة بتضارب المصالح والأخلاقيات، ويقدم المساعدة التقنية بشأن التشريعات المقترحة. ويقوم المكتب بإعلام الجمهور وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين بعمله وبرنامج الأخلاقيات من خلال موقعه الشبكي وأدوات وسائل التواصل الاجتماعي.

ويقدم مكتب أخلاقيات الحكومة مشورة الخبراء والتدريب لأكثر من 5 000 مسؤول عن الأخلاقيات في أكثر من 130 وكالة من وكالات السلطة التنفيذية، من خلال جملة أمور من بينها التدريب وإسداء المشورة والإرشاد في مجال الأخلاقيات لموظفي السلطة التنفيذية. ويقدم المكتب أداء الوكالات في تنفيذ برنامج الأخلاقيات، من خلال الاستبيان السنوي للمكتب واستعراضات البرامج.

إضافة إلى ذلك، تجري مكاتب المفتشين العامين في الوكالات الرئيسية، وكذلك مكتب مساءلة الحكومة، عمليات مراجعة وتقييم وتحقيقات لمنع ومكافحة الهدر والاحتيال وإساءة الاستخدام، بما يشمل الفساد. ومكتب مساءلة الحكومة عضو في المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة وفي مجلس إدارتها.

ومجلس المفتشين العامين المعني بالنزاهة والكفاءة هو كيان مستقل أنشئ داخل السلطة التنفيذية لمعالجة قضايا النزاهة والاقتصاد والفعالية التي تتجاوز حدود فرادى الوكالات الحكومية وللمساعدة على إنشاء قوة عاملة احترافية وجيدة التدريب وعالية المهارات في مكاتب المفتشين العامين. وهيئات الوقاية المذكورة أعلاه منشأة بموجب قوانين، ولديها موارد مالية وبشرية كافية. غير أن مدير مكتب أخلاقيات الحكومة يعمل "بناءً على رغبة الرئيس"، ويمكن عزله من منصبه في أي وقت. وبالمثل، يعمل المفتشون العامون بناءً على رغبة الرئيس، أو بناءً على رغبة رئيس كيان اتحادي معين حيثما ينطبق ذلك. ومن بين هذين النوعين من المفتشين العامين، يعين الرئيس "المفتشين العامين للمؤسسات" رهناً بموافقة مجلس الشيوخ، ويجوز للرئيس عزلهم أو نقلهم رهناً بإرسال بلاغ خطي مسبق إلى الكونغرس بأسباب أي إقالة أو نقل من هذا القبيل. ومكتب مساءلة الحكومة هو وكالة مستقلة تابعة للكونغرس الولايات المتحدة ويرأسها المراقب المالي العام للولايات المتحدة، الذي لا يجوز عزله إلا لسبب وجيه. ويعين رئيس الوكالة المعنية المفتشين العامين في الكيانات الاتحادية المعنية، ويجوز لرئيس الوكالة عزلهم أو نقلهم رهناً بإرسال رسالة خطية مسبقاً إلى الكونغرس. بيد أنه، بالنسبة للكيانات الاتحادية المعنية التي لها مجلس أو لجنة، تتطلب إقالة أو نقل مفتش عام من كيان اتحادي معين موافقة خطية من ثلثي أعضاء المجلس أو اللجنة.

وتشارك الولايات المتحدة في العديد من الصكوك والمبادرات الدولية المتعلقة بالفساد، مثل اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد، واتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمكافحة الرشوة، ومجموعة الدول المناهضة للفساد، وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، والعديد من الهيئات الإقليمية التي على غرار فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، والشراكة من أجل حكومات منفتحة، والأفرقة العاملة المعنية بمكافحة الفساد التابعة لمجموعة العشرين ومنتمى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ. وتساعد الولايات المتحدة أيضاً الدول الأخرى والمجتمع المدني على وضع وتنفيذ تدابير محددة لمنع الفساد من خلال مكتب الشؤون الدولية للمخدرات وإنفاذ القوانين التابع لوزارة الخارجية ومن خلال شعبة الحوكمة وسيادة القانون التابعة لوكالة التنمية الدولية بالولايات المتحدة.

القطاع العام؛ مدونات قواعد السلوك للموظفين العموميين؛ التدابير المتعلقة بالجهاز القضائي وأجهزة النيابة العامة
(المواد 7 و8 و11)

يخضع تعيين موظفي الخدمة المدنية الاتحادية، ومن بينهم أعضاء الخدمة التنفيذية العليا، واستبقاؤهم وترقيتهم وتقاعدهم، للباب 5 من مدونة قوانين الولايات المتحدة، والأوامر التنفيذية الرئاسية ذات الصلة، وقوانين ولوائح أخرى. وقد أنشئ مكتب إدارة شؤون الموظفين بموجب قانون إصلاح الخدمة المدنية ليتولى القيادة بصفته الوكالة المستقلة الرئيسية لإدارة الموارد البشرية وسياسات شؤون الموظفين للحكومة الاتحادية. وهو مسؤول عن إصدار معظم اللوائح التنفيذية المتعلقة بالباب 5 التي تنظم الخدمة المدنية، بما في ذلك قانون هاتش، ويشرف على عملية التوظيف على أساس الجدارة. ويقدم المكتب، في جملة أمور، الإرشاد والخدمات إلى الوكالات (الفحص، والتحقق في خلفية الموظفين، وتنمية المهارات القيادية والتدريب، وما إلى ذلك) ومباشرة إلى موظفي الخدمة المدنية.

وتنتشر الوظائف الشاغرة في الحكومة الاتحادية على بوابة مركزية على الإنترنت (www.usajobs.gov). والتعيين في الخدمة المدنية تنافسي وقائم على الجدارة، ويتم التحري عن جميع المتقدمين أو الموظفين للتأكد من ملاءمتهم للعمل الاتحادي على أساس شخصيتهم أو جوانب سلوكهم التي قد يكون لها أثر على نزاهة الخدمة أو كفاءتها (الأمر التنفيذي 10577). وعملا بالأمر التنفيذي 13488، يعاد التحري دوريا بشأن الأفراد الذين يشغلون مناصب تتطلب الثقة العامة (على سبيل المثال، المناصب ذات المسؤوليات التي تتطلب على الوصول إلى السجلات المالية أو استخدامها أو التحكم فيها، والتي يوجد فيها خطر كبير بالتسبب في ضرر أو تحقيق مكسب شخصي (البند 731.106 (ب) من الباب 5 من مدونة اللوائح الاتحادية). ويجوز تقديم الطعون في قرارات التوظيف إلى مجلس حماية نظم الجدارة.

ولا يوجد حاليا أي شرط يقضي بأن يتناوب موظفو الخدمة المدنية دوريا على مناصب مختلفة، ولكن قد يعهد إلى موظفي الخدمة المدنية بمسؤوليات مختلفة من أجل منع تضارب المصالح. وعملا بالبند 208 من الباب 18 من مدونة القوانين، يحظر على موظفي السلطة التنفيذية المشاركة في بعض المسائل الحكومية التي تؤثر على مصالحهم المالية أو مصالح أشخاص محددين تربطهم بهم صلات خارج الحكومة.

وعملا بالبندين 2638.301 و2638.304 من الباب 5 من مدونة اللوائح الاتحادية، يجب على كل وكالة تابعة للسلطة التنفيذية أن تنفذ برنامجا حكوميا للتثقيف في مجال الأخلاقيات، ويجب على كل موظف جديد أن يكمل دورة تدريبية أولية في مجال الأخلاقيات.

وتحدد الفقرة 5 من البند 1 من المادة الثانية والفقرتان 2 و3 من البند 2 من المادة الأولى من الدستور المعايير المتعلقة بالترشيح والانتخاب لمنصب الرئيس ومناصب النواب في مجلس النواب ومناصب الشيوخ في مجلس الشيوخ، على التوالي. وينظم قانون الحملات الانتخابية الاتحادية، الذي تتولى إدارته وإنفاذه لجنة الانتخابات الاتحادية، التمويل العام والخاص للمرشحين والأحزاب السياسية وغيرها في الانتخابات الاتحادية، بوسائل منها وضع حدود ومحظورات على التبرعات ومصادرها والنص على متطلبات الإبلاغ. وتُنشر بيانات مفصلة عن تمويل الحملات على بوابة الإفصاحات التابعة للجنة.

وتتألف القواعد والقوانين الرئيسية بشأن الأخلاقيات من القوانين المتعلقة بتضارب المصالح الجنائي، والقوانين المدنية، واللوائح الإدارية المعروفة باسم معايير السلوك الأخلاقي لموظفي السلطة التنفيذية (معايير السلوك). ويلتزم أعضاء الكونغرس ومسؤولوه وموظفوه بمدونة قواعد السلوك الرسمي ومدونة أخلاقيات الخدمة الحكومية.

وبصفة عامة، يحظر على الموظفين العموميين المشاركة شخصيا ويقدر كبير في أي مسألة قد تتأثر فيها مصالحهم المالية أو المصالح المالية لأفراد أسرهم أو غيرهم من الأشخاص المحددين تأثرا مباشرا ويمكن التنبؤ به (البند 208 (أ) من الباب 18 من مدونة القوانين).

ويهدف برنامج الإفصاح المالي الذي أنشئ بموجب قانون الأخلاقيات في الحكومة إلى استبانة حالات تضارب المصالح ومنعها. وقد تكون القرارات علنية (للمسؤولين المنتخبين والذين يعينهم الرئيس ويعتمد عليهم مجلس الشيوخ وغيرهم من كبار المسؤولين) أو سرية (للأفراد الذين يشغلون مناصب حساسة للمخاطر على النحو المحدد عملاً بالبند 2634.904 (أ) (1) من الباب 5 من مدونة اللوائح الاتحادية). وتشمل المصالح المالية التي يجب الإفصاح عنها طائفة واسعة من المصالح، تشمل ما يمتلكه خارج الخدمة الموظفون العموميون وأزواجهم وأولادهم من مناصب وموجودات وإيرادات ومعاملات والتزامات. غير أنهم إذا كانوا يمتلكون تجارة أو عملاً تجارياً، فلا يشترط الإبلاغ عن القروض الممنوحة لهذه التجارة أو العمل التجاري إذا لم يكن الموظف العمومي وزوج الموظف وأطفاله مسؤولين شخصياً عن هذه القروض.

ويحدد البند 2640 من الباب 5 من مدونة اللوائح الاتحادية المعالجات الممكنة في حالة استبانة تضارب مصالح محتمل، وتشمل هذه المعالجات تصفية الموجودات، والاستقالة من المناصب الخارجية، والتحني عن المشاركة في اتخاذ القرارات، والحصول على إذن، وإنشاء الصناديق الاستثمارية ذات التقييض المطلق. ويجب أن يوافق مكتب أخلاقيات الحكومة على شهادات التصفية والصناديق الاستثمارية ذات التقييض المطلق. ويتعين على المرشحين لمناصب المسؤولين الذين يعينهم الرئيس ويعتمد عليهم مجلس الشيوخ أن يحددوا في اتفاقات الأخلاقيات الخطوات التي سيتخذونها للتخفيف من تضارب المصالح الفعلي أو الظاهر. وبالمثل، يجب على أعضاء الكونغرس والمرشحين له والمسؤولين في الكونغرس وموظفين محددين يعملون فيه تقديم إقرارات مالية وتقارير دورية عن المعاملات (البند 101 من الباب 5 من مدونة القوانين، وما يليه)، وتنتشر هذه الإقرارات والتقارير على الإنترنت (البند 8 من قانون منع الاتجار بالاستفادة من معارف مكتسبة من العمل في الكونغرس (Stop Trading on Congressional Knowledge Act) لعام 2012). ويخضع عدم تقديم إقرار مالي أو تقديم إقرار مالي كاذب لعقوبات.

ويمكن أن تتولى مكاتب المفتشين العامين التحقيق في انتهاكات معايير السلوك، وقد تؤدي هذه الانتهاكات إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية أو تأديبية. وأثناء التحقيقات، يمكن أن تطلب مكاتب المفتشين العامين الدعم الفني من مكتب أخلاقيات الحكومة، بما في ذلك خبرته بشأن قوانين الأخلاقيات. وتحال انتهاكات قوانين الرشوة وتضارب المصالح إلى وزارة العدل، وقد تؤدي إلى الملاحقة الجنائية و/أو اتخاذ إجراءات مدنية.

وعملاً بمبادئ السلوك الأخلاقي الصادرة في الأمر التنفيذي 12674، بصيغته المعدلة بالأمر التنفيذي 12731، والصادرة لاحقاً في معايير السلوك، يجب على موظفي السلطة التنفيذية "الكشف عن الهدر والاحتيايل وإساءة الاستخدام والفساد للسلطات المختصة". وينص قانون حماية المبلغين عن المخالفات لعام 1989، بصيغته المعدلة، على الحماية من الانتقام وعلى إجراءات الانتصاف. ويتلقى مكتب المستشار القانوني الخاص بلاغات الكشف عن المخالفات والشكاوى من الانتقام. فإذا تم بعد التحقيق إثبات الانتقام، ولم توافق الوكالة القائمة بالتوظيف على تصحيح قرارها، يجوز لمكتب المستشار القانوني الخاص العمل على اتخاذ إجراءات تصحيحية من خلال مجلس حماية نظم الجدارة. وبالمثل، يمكن الطعن لدى مجلس حماية نظم الجدارة في أي قرار بعدم التحقيق في شكوى يتخذها مكتب المستشار القانوني الخاص. بيد أن هذا القانون لا يشمل غير الموظفين (أي المتعاقدين، والموظفين الحكوميين الخاصين، ومن إليهم) أو موظفي الكونغرس. وبالإضافة إلى ذلك، لم يكن هناك في وقت الزيارة القطرية أي أعضاء في مجلس إدارة مجلس حماية نظم الجدارة، وهو وضع أثر على مهامه المتعلقة بالفصل في القضايا.

وينظم البند 2 من المادة الثانية من الدستور التعيينات في المناصب القضائية الاتحادية والعزل منها. والمؤتمر القضائي للولايات المتحدة هو الهيئة الرئيسية لصنع السياسات في السلطة القضائية الاتحادية، ويعمل من خلال شبكة من اللجان التي تقدم المشورة للمؤتمر بشأن مسائل تشمل النزاهة وتضارب المصالح والانضباط. وينطبق قانون الأخلاقيات في الحكومة على أعضاء السلطة القضائية الاتحادية، ويقضي بتقديم تقارير الإفصاح المالي. وإطار

التحدي منظم رسمياً بالبندين 144 و145 (أ) من الباب 28 من مدونة القوانين. وتطبق مدونة قواعد السلوك لقضاة الولايات المتحدة على جميع أعضاء السلطة القضائية الاتحادية باستثناء أعضاء المحكمة العليا.

وجميع المدعين العاملين الاتحاديين هم موظفون في السلطة التنفيذية ويخضعون، مع فرض قيود إضافية مناسبة عليهم، لبرنامج أخلاقيات السلطة التنفيذية المبين أعلاه.

المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية (المادة 9)

المشتريات العمومية في الولايات المتحدة لا مركزية. وينشئ الباب 41 من مدونة القوانين، ولائحة الاشتراء الاتحادية، وقوانين ولوائح أخرى، قواعد وإجراءات شراء مفصلة. ويوفر مكتب سياسة المشتريات الاتحادية التابع لمكتب الإدارة والميزانية التوجيه العام لسياسات ولوائح وإجراءات المشتريات على كامل نطاق الحكومة.

ويقضي الجزء 6 من لائحة الاشتراء الاتحادية باستخدام إجراءات تنافسية، باستثناءات قليلة محددة، ويضع عتبات وشروطاً لاستخدام نظام المشتريات الصغرى وعمليات الشراء المبسطة (الجزء 13)، وتقديم العطاءات في مظاريف مختومة (الجزء 14)، والتعاقد عن طريق التفاوض (الجزء 15) وأساليب الاشتراء الأخرى. وإعلان على الساحة العامة عن إشعارات ومعايير الاختيار المتعلقة بالاشتراء إلزامي في معظم الحالات (البند 1708 من الباب 41 من مدونة القوانين). وتُدرج في بوابة إلكترونية (<https://sam.gov>) جميع فرص الاشتراء الاتحادية وعقود الاشتراء الممنوحة التي تقدر قيمتها بأكثر من 25 000 دولار.

ويجوز للأطراف ذات المصلحة، مثل مقدمي العطاءات الفعليين والمحتملين، الطعن في عمليات الاشتراء بصورة غير رسمية لدى الوكالة المعنية، أو عن طريق احتجاج لدى مكتب مساءلة الحكومة، و/أو عن طريق إجراء قضائي (لائحة الاشتراء الاتحادية، الجزء 33). ويحدد الجزء 9 من لائحة الاشتراء الاتحادية مؤهلات المتعاقدين وكذلك متطلبات وإجراءات حرمانهم من حق التعاقد وتعليق حقهم فيه (وذلك، مثلاً، على أساس ارتكابهم جريمة احتيال أو رشوة أو جرائم أخرى تتعلق بالمشتريات العمومية) وعدم أهليتهم. وينظم قانون نزاهة المشتريات أيضاً حالات تعليق حق المتعاقدين في التعاقد وحرمانهم منه.

ويخضع مسؤولو المشتريات لبرنامج الأخلاقيات الخاص بالسلطة التنفيذية، علاوة على المتطلبات الإضافية الواردة في قانون نزاهة المشتريات، مثل حظر مناقشة احتمال التوظيف مع مقدمي العطاءات أثناء إجراء عملية الاشتراء (انظر بصفة عامة البند 423 من الباب 41 من مدونة القوانين).

ويمكن أن تقوم بعمليات المراجعة، السابقة لمنح العقود الاتحادية واللاحقة له، مكاتب المفتشين العاملين أو مكاتب المراجعة الداخلية أو وكالة مراجعة عقود الدفاع، أو في حالات محددة تراجع الحسابات غير التابعين للحكومة الاتحادية/من القطاع الخاص. وقد تشمل عمليات مراجعة العقود فحص الضوابط الداخلية ونظم المحاسبة والإدارة المالية لدى المقاول.

وقد وُضع إطار عملية الميزانية الاتحادية بصفة أساسية من خلال الدستور وقانون الميزانية والمحاسبة لعام 1921. ويكفل هذا القانون والقواعد ذات الصلة لكل مجلس من مجلسي الكونغرس الشفافية في كل مرحلة من مراحل عملية الميزانية.

ويقتضي قانون كبار الموظفين الماليين لعام 1990، بصيغته المعدلة بقانون إصلاح الإدارة الحكومية لعام 1994، وقانون المساءلة عن الدورات الضريبية لعام 2002، أن تقدم وكالات السلطة التنفيذية تقارير مالية مراجعة إلى مكتب الإدارة والميزانية من أجل دمجها وإعداد التقرير المالي لحكومة الولايات المتحدة. وبموجب قانون إصلاح الإدارة الحكومية، يتولى مكتب مساءلة الحكومة مسؤولية مراجعة التقرير المالي باستخدام المعايير المقبولة عموماً لمراجعة الحسابات الحكومية، ويقوم بهذه المراجعة بالتعاون والتنسيق مع

مكاتب المفتشين العامين ومع المحاسبين العامين المستقلين. وبعد ذلك يقدّم التقرير المالي لحكومة الولايات المتحدة وتقرير مراجع مكتب مساءلة الحكومة إلى الكونغرس والرئيس كوثائق عامة.

وتنشر وزارة الخزانة أيضا بيانات الخزانة اليومية والشهرية والسنوية التي تلخص إيرادات الحكومة الاتحادية ونفقاتها عن فترة محددة. وفضلا عن ذلك، يحدد قانون المساءلة والشفافية في التمويل الاتحادي لعام 2006 وقانون المساءلة والشفافية في المجال الرقمي لعام 2014 بيانات مالية محددة يجب نشرها من خلال الموقع الشبكي www.usaspending.gov.

ويُلزم قانون كبار الموظفين الماليين، بصيغته المعدلة، الوكالات الحكومية المعنية بأن تكون لديها نظم للإدارة المالية ممتثلة لجملة أمور من بينها مبادئ ومعايير المحاسبة الملائمة ومعايير الرقابة الداخلية. وفضلا عن ذلك، تجري مكاتب المفتشين العامين الموجودة في الوكالات الرئيسية عمليات مراجعة، وعمليات تفتيش للبرامج، وعمليات تقييم، وتوصي بإجراء تغييرات لتعزيز الرقابة وتخفيف المخاطر، من خلال تقارير نصف سنوية تقدم إلى الكونغرس.

ويحدد قانون السجلات الاتحادية، بصيغته المعدلة، والأجزاء ذات الصلة من مدونة اللوائح الاتحادية، والمبادئ التوجيهية الأخرى الصادرة عن الإدارة الوطنية للمحفوظات والسجلات، إطار الاحتفاظ بالسجلات العامة والتصرف فيها ونقلها، بما في ذلك السجلات المتعلقة بالمشتريات العامة والشؤون المالية. ويشكل إتلاف هذه السجلات وإخفاؤها وتزويرها جرائم جنائية (البندان 2071 و2073 من الباب 18 من مدونة القوانين).

الإبلاغ العام؛ مشاركة المجتمع (المادتان 10 و13)

الآلية الأساسية للوصول إلى المعلومات الإدارية الوثائقية هي قانون حرية المعلومات (البند 552 من الباب 5 من مدونة القوانين)، الذي بموجبه يكون لكل شخص حق، قابل للإنفاذ في المحكمة، في الحصول على سجلات الوكالات الاتحادية. ويُعفى الكونغرس ووكالات السلطة التشريعية من قانون حرية المعلومات. ويصدر مكتب سياسة المعلومات التابع لوزارة العدل إرشادات بشأن قانون حرية المعلومات، بغية تشجيع الامتثال.

ويمكن تقديم الطلبات بموجب قانون حرية المعلومات عن طريق البريد أو البريد الإلكتروني إلى الوكالة المعنية، أو باستخدام بوابات الإنترنت، مثل البوابة www.foia.gov. ويجوز للوكالات حجب المعلومات إذا كان يمكن توقع حدوث ضرر على مصلحة محمية بموجب الإعفاءات التسعة من الكشف (البند 552 (ب) من الباب 5 من مدونة القوانين). إلا أن قانون حرية المعلومات يقضي بأن تقوم الوكالات بفصل هذه المعلومات والإفراج عن أي أجزاء من السجلات المطلوبة تكون غير معفاة.

ويجوز لمقدم الطلب أن يلتمس من المحكمة مراجعة مدى ملاءمة عمليات الحجب التي تقوم بها الوكالة، وتتحمّل الوكالة عبء الإثبات لبيان أن تصرفها كان مبررا. وكبديل للتقاضي، يمكن أن يُطلب من مكتب خدمات المعلومات الحكومية، الكائن في الإدارة الوطنية للمحفوظات والسجلات، أن يتوسط في النزاعات بين مقدمي الطلبات بموجب قانون حرية المعلومات والوكالات المتلقية للطلبات. ويراجع مكتب خدمات المعلومات الحكومية أيضا مدى امتثال الوكالات وسياساتها وإجراءاتها ذات الصلة للقانون.

وتُنشر معلومات شاملة عن حكومة الولايات المتحدة ودوائرها بطريقة منهجية واستباقية على بوابة إلكترونية وحيدة (www.usa.gov). وكجزء من الشراكة من أجل حكومات منفتحة، تلتزم الولايات المتحدة بالتحسين في مجالات مثل الحكومة الإلكترونية والبيانات المفتوحة ومشاركة الجمهور والحيز المدني.

ويقضي قانون الإجراءات الإدارية (البند 551 من الباب 5 من مدونة القوانين، وما يليه) بنشر القواعد واللوائح المقترحة في السجل الاتحادي، وإتاحة فرص للجمهور للتعليق. وتوفر تشريعات أخرى، مثل قانون الحكومة

في الشمس المشرقة وقانون اللجنة الاستشارية الاتحادية، آليات لمشاركة الجمهور في أعمال الوكالات التي ترأسها هيئة جماعية (اللجان والمجالس) وفي أعمال الهيئات الاستشارية.

وينشر مكتب أخلاقيات الحكومة تقارير وبيانات عن الامتثال لبرامج الأخلاقيات الخاصة بالوكالات، والإفصاحات المالية، واتفاقيات الأخلاقيات الخاصة بالمسؤولين الذين يعينهم الرئيس، وإرشادات بشأن السياسات. وبالمثل، يعلن مجلس المفتشين العامين المعني بالنزاهة والكفاءة عن أعماله وتقاريره بشأن عمليات مراجعة الحسابات وعمليات التفتيش والتحقيقات.

ويمكن لأفراد الجمهور الإبلاغ عن أفعال الفساد إلى وكالات إنفاذ القانون المحلية والتابعة للولايات والوكالات الاتحادية ومكاتب المفتشين العامين من خلال المواقع الشبكية أو الخطوط الساخنة الخاصة بكل من تلك الهيئات، ويمكن أن يتيح بعضها الإبلاغ دون كشف الهوية.

القطاع الخاص (المادة 12)

اتخذت الولايات المتحدة عددا من التدابير التشريعية والسياساتية لمنع الفساد وتضارب المصالح المتعلقة بالقطاع الخاص على المستوى الاتحادي.

وتنظم تشريعات الولايات تكوين الشركات، وشفافية ملكية الشركات وإدارتها، والرقابة الداخلية، وتدابير إدارة المخاطر، وغير ذلك من مسائل حوكمة الشركات. وعلى الصعيد الاتحادي، تنظم إدارة الشركات في المقام الأول من خلال المتطلبات المتعلقة بالكشف عن المعلومات والواردة في قانون الأوراق المالية بصيغته المعدلة، وقانون أسواق الأوراق المالية بصيغته المعدلة (قانون أسواق الأوراق المالية)، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بممارسات التجارة الخارجية المحظورة، التي استحدثت من خلال قانون الممارسات الفاسدة الأجنبية، وقانون ساربينز-أكسلي (Sarbanes-Oxley Act)، والقواعد ذات الصلة التي أصدرتها لجنة الأوراق المالية والبورصات.

وينص البند 207 من الباب 18 من مدونة القوانين على حظر مطلق لعمل الموظفين العموميين السابقين أو على فترات فاصلة محددة تسبقه، تبعا لنوع الأنشطة المعنية. ويجب على الموظفين العموميين الإفصاح عن استهلاكهم أي مفاوضات أو ترتيبات للعمل في غير مناصبهم الراهنة. وتوجد أيضا قوانين خاصة بكل وكالة على حدة لمرحلة ما بعد الخدمة مكملة لقوانين ما بعد الخدمة المذكورة أعلاه المنطبقة على كامل نطاق الحكومة.

ويقضي قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة والقواعد ذات الصلة الصادرة عن لجنة الأوراق المالية والبورصات من جميع الشركات العمومية، في جملة أمور، مسك دفاتر وسجلات تعكس، بتفصيل معقول ودقة وإنصاف، معاملات الشركات وتصرفاتها في موجوداتها، وأن تحتفظ بنظام ضوابط محاسبية داخلية مناسبة.

ويحظر على أي شخص أن يتحايل عن علم على نظام ضوابط محاسبية داخلية، أو أن يقوم عن علم بتزوير أي دفتر أو سجل أو حساب، أو أن يقدم أو يتسبب في تقديم بيانات أو إغفالات كاذبة أو مضللة ماديا إلى محاسب فيما يتعلق بمراجعة حسابات، أو أن يقدم أو يتسبب في تقديم بيانات خاطئة ومضللة ماديا في تقارير سنوية أو فصلية (البند 13 (أ) (ب) (5) من قانون أسواق الأوراق المالية، والقواعد 12 ب-20، و13 أ-1 و13 أ-13، و13 ب-1، و13 ب-2، والصادرة في إطاره).

وتعمل وزارة العدل ولجنة الأوراق المالية والبورصات بانتظام على زيادة الوعي بين ممثلي القطاع الخاص بشأن الأحكام المتعلقة بمكافحة الرشوة وبالمحاسبة من قانون ممارسات الفساد في الخارج، عن طريق نشر الإرشادات وتنظيم المؤتمرات والأحداث العامة الأخرى. وتوفر سياسة إنفاذ قوانين الشركات، الصادرة عن وزارة العدل بموجب قانون ممارسات الفساد في الخارج، حوافز للشركات للإبلاغ الذاتي عن المخالفات وللتعاون مع الوزارة.

ولا تسمح مدونة الإيرادات الداخلية (البند 162 ج) (1) و(2) من الباب 26 من مدونة القوانين) بالخصم الضريبي للرشاوى غير القانونية أو العمولات أو المدفوعات غير القانونية الأخرى. أما "المدفوعات التسهيلية" للموظفين العموميين الأجانب المشروعة بموجب قانون ممارسات الفساد في الخارج فهي قابلة للخصم الضريبي.

تدابير منع غسل الأموال (المادة 14)

لدى الولايات المتحدة نظام شامل مصمم لمنع غسل الأموال وكشفه، وإن كانت لا تزال هناك بعض الثغرات، وبخاصة فيما يتعلق بالشفافية بشأن الملكية النفعية وبشأن تناول أعمال ومهن غير مالية معينة محددة. ويظهر التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال لعام 2018 وعيا قويا بنقاط الضعف الهامة القائمة، بما في ذلك فيما يتعلق بالشفافية بشأن الملكية النفعية، ولكن نظرا لأن نطاق هذا الاستعراض تناول المستوى الاتحادي فقط فإنه لم يتناول الثغرات التي تتعلق تحديدا بمستوى الولايات أو الأقاليم⁽¹⁾.

وقانون السرية المصرفية هو صك تشريعي رئيسي لمكافحة غسل الأموال، ويتضمن متطلبات الإبلاغ وتقييم المخاطر وحفظ السجلات للمؤسسات المالية على النحو المحدد في البند 5312 (أ) (2) من الباب 31 من مدونة القوانين. ويتضمن من المؤسسات المالية المشمولة بالقانون المذكور الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة المتعلقة بانتهاك محتمل لقانون أو لائحة (البند 5318 ز) من الباب 31 من مدونة القوانين). ويمكن لوكالات إنفاذ القانون والوكالات الإشرافية إيداع التقارير عن الأنشطة المشبوهة إلكترونيا وفي الوقت الحقيقي من خلال قاعدة بيانات على الصعيد الوطني.

وتنص اللائحة التنفيذية لقانون السرية المصرفية أيضا على شروط إفصاح معززة بشأن المعلومات التي يجب أن تقدمها مختلف الأعمال الخاصة إلى شبكة إنفاذ القوانين المعنية بالجرائم المالية، بما في ذلك شركات التأمين التي تؤمن على سندات ملكية المالكين المنتفعين الضالعين في عمليات كبيرة لشراء العقارات في أسواق محددة، وذلك بسبب ما تنطوي عليه من مخاطر محتملة لغسل الأموال المتصل بالفساد وغيره من أشكال غسل الأموال. ومنذ أيار/مايو 2018، يُشترط على المؤسسات المالية أيضا جمع معلومات الملكية النفعية المتعلقة بأصحاب حسابات محددين عند فتح حساب.

ويمكن عموما إنفاذ متطلبات مكافحة غسل الأموال الواردة في قانون السرية المصرفية من خلال العقوبات المدنية والجنائية، والأوامر الجزرية، والفحوص، وسلطة الأمر بالحضور (البندان 5321 و5322 من الباب 31 من مدونة القوانين). وتستخدم الولايات المتحدة نهجا قائما على تقييم المخاطر؛ وقد أُجري ونُشر أحدث تقييم وطني لمخاطر غسل الأموال في عام 2018.

وهناك أيضا قوانين منفصلة لمكافحة غسل الأموال تفرض عقوبات جنائية على تنفيذ معاملات مالية تهدف إلى إخفاء نشاط إجرامي أو الترويج له في ظروف محددة، وتنص تحديدا أيضا على الملاحقة القضائية لأنشطة غسل الأموال المرتكبة في الولايات المتحدة والمرتبطة بجرائم الفساد المرتكبة في الخارج وجرائم الفساد المحلية (على سبيل المثال، البندان 1956 و1957 من الباب 18 من مدونة القوانين). ويمكن أن يشمل الإنفاذ فرض عقوبات مدنية وجنائية مختلفة ومصادرة مدنية وجنائية (انظر، على سبيل المثال، البندين 981 و982

(1) سنت الولايات المتحدة بعد الزيارة القطرية تشريعا يعالج عدم وجود التزامات بالإفصاح في وقت تكوين الشركات. ويقضي قانون شفافية الشركات، الذي سن في كانون الثاني/يناير 2021 كجزء من قانون الإنز لأششطة الدفاع الوطني بأن على الشركات الملزمة بتقديم التقارير أن تنصح عن مالكيها المنتفعين عند تكوينها (أو، في حالة الشركات غير التابعة للولايات المتحدة، عندما تسجل لدى ولاية للقيام بأعمال في الولايات المتحدة)، وعندما يتغير مالكوها المنتفعون. وفي 29 أيلول/سبتمبر 2022، أصدرت شبكة إنفاذ القوانين المعنية بالجرائم المالية، التابعة لوزارة الخزانة، قاعدة نهائية تنص على شرط الإبلاغ عن معلومات الملكية النفعية وفقا لقانون شفافية الشركات. ويتضمن القاعدة من الشركات المحددة والشركات ذات المسؤولية المحدودة والكيانات الأخرى المنشأة في الولايات المتحدة أو المسجلة للقيام بأعمال فيها أن تبلغ الشبكة بمعلومات عن مالكيها المنتفعين.

من الباب 18 من مدونة القوانين). ويعتقد أن التعرض لعقوبات جنائية ومدنية محددة له دور وقائي، بالإضافة إلى جزاءات عقابية محددة.

ويجري التعاون وتبادل المعلومات على مستوى السياسات والإشراف وإنفاذ القوانين، وتشترك فيه السلطات ذات الصلة، بما في ذلك على مستوى الولايات والمستوى المحلي. وتحت قيادة وزارة الخزانة، تتولى فرقة العمل المشتركة بين الوكالات لمكافحة غسل الأموال، التي أنشئت في عام 2012، مسؤولية تقييم إطار مكافحة غسل الأموال وتنفيذ التغييرات القانونية والعملية اللازمة. ويتولى فريق فرعي لإنفاذ القانون تقديم المشورة بشأن مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تحدد في سياق التحقيقات.

وعلى الصعيد الدولي، يمكن لشبكة إنفاذ القوانين المعنية بالجرائم المالية (بوصفها وحدة الاستخبارات المالية) ووكالات إنفاذ القانون والسلطات الرقابية أن تتعاون مع النظراء الأجانب وأن تتبادل، تلقائياً أو عند الطلب، المعلومات المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتتبادل الشبكة المعلومات المالية مع 100 وحدة استخبارات مالية في المتوسط في السنة، على أساس معاهدات أو من خلال مجموعة إيجمونت لوحدات الاستخبارات المالية. ويمكن لأجهزة إنفاذ القانون الاتحادية، من خلال مكاتبها الدولية، أن تنسق وتشارك مباشرة مع النظراء الأجانب في التحقيقات في جرائم غسل الأموال أو الجرائم الأصلية.

وتخضع جميع عمليات نقل العملات والصكوك النقدية الأخرى التي تزيد قيمتها عن 10 000 دولار عبر الحدود للإعلان عنها (البند 1010.340 من الباب 31 من مدونة اللوائح الاتحادية) ولعقوبات مدنية أو جنائية في حالات عدم الامتثال (انظر، مثلاً، البند 1010.840 من الباب 31 من مدونة اللوائح الاتحادية).

ويشترط على المؤسسات المالية التي تصدر أمر إحالة والمؤسسات الوسيطة الموجودة داخل الولايات المتحدة أن تدرج، بالنسبة لجميع التحويلات البرقية، اسم المنشئ ورقم حسابه وعنوانه في أي أمر إحالة تزيد قيمته على 3 000 دولار (البند 1010.410 (و) من الباب 31 من مدونة اللوائح الاتحادية). ويشترط على المؤسسات المالية التي تصدر أمر الإحالة أن تتحقق من هوية منشئه وأن تدرج معلومات المستفيد مع أمر الإرسال.

والولايات المتحدة عضو في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، ومراقب في ست هيئات إقليمية على غرار فرقة العمل المذكورة، وعضو في فريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بغسل الأموال، ودولة متعاونة مع فرقة العمل الكاريبية المعنية بالإجراءات المالية وداعمة لها.

وتقدم الولايات المتحدة المساعدة التقنية والتدريب وبناء القدرات فيما يتعلق بأنشطة مكافحة غسل الأموال ومكافحة الفساد، وتحافظ على حوارات استراتيجية متعددة الوكالات، بشأن التمويل غير المشروع، مع البلدان الشريكة، وكذلك مع الأفرقة العاملة ذات الصلة بالأعمال المصرفية العامة/الخاصة التي تضم بلدانا تتشابه نظمها المالية بصفة خاصة مع النظام المالي للولايات المتحدة.

2-2- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

- الاستخدام المكثف والمبتكر للمنصات المتاحة عبر الإنترنت من أجل زيادة الشفافية وتحسين كفاءة مختلف تدابير منع الفساد (المواد 7 و8 و9 و10)
- تشارك الولايات المتحدة بنشاط في الصكوك والمبادرات الدولية ذات الصلة، وتساعد الدول الأخرى والمجتمع المدني على وضع التدابير الوقائية (الفقرة 4 من المادة 5)
- أنشطة التوعية المنتظمة التي تقوم بها وزارة العدل ولجنة الأوراق المالية والبورصات، لصالح ممثلي القطاع الخاص، فيما يتعلق بأحكام مكافحة الرشوة وأحكام المحاسبية الواردة في قانون ممارسات الفساد

في الخارج والتدابير السياساتية الرامية إلى تحفيز الشركات على الإبلاغ الذاتي عن المخالفات والتعاون مع وزارة العدل ولجنة الأوراق المالية والبورصات (الفقرة 2 من المادة 12)

2-3- التحديات التي تواجه التنفيذ

توصى الولايات المتحدة بما يلي:

- توفير قدر أكبر من الاستقلالية لمدير مكتب أخلاقيات الحكومة والمفتشين العاملين، من خلال ضمان عدم إمكانية عزلهم من مناصبهم إلا لسبب وجيه (الفقرة 2 من المادة 6)
- النظر في اتخاذ التدابير المناسبة للحد من أي أثر سلبي للشواغر في مجلس حماية نظم الجدارة على المبلغين عن المخالفات وعلى من يلتمسون مراجعة قرار بشأن التوظيف (الفقرة 1 من المادة 7، والفقرة 4 من المادة 8)
- النظر في توسيع نطاق تدابير الحماية الموفرة بموجب قانون حماية المبلغين عن المخالفات لعام 1989 أو اعتماد تدابير مناظرة فيما يتعلق بغير الموظفين في السلطة التنفيذية وموظفي الكونغرس (الفقرة 4 من المادة 8)
- تعزيز الجهود الرامية إلى إلزام الموظفين العموميين المعنيين بأن يفصحوا عن جميع التزامات أي تجارة أو أعمال غير عامة تكون لهم أو لأزواجهم أو أولادهم مصلحة فيها (الفقرة 5 من المادة 8)
- النظر في تعزيز فعالية مكتب أخلاقيات الحكومة، وذلك، على سبيل المثال، بمطالبة الهيئات الرقابية والمسؤولين من قبيل المفتشين العاملين بأن يلتمسوا المساعدة المناسبة من مكتب أخلاقيات الحكومة في تحقيقاتهم في انتهاكات الأخلاقيات وفي صوغ التوصيات الرامية إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية، أو بمنح مكتب أخلاقيات الحكومة سلطات تحقيقية مماثلة (الفقرة 6 من المادة 8)
- النظر في إنشاء وكالة جديدة أو تكليف وكالة قائمة بولاية الاضطلاع بجميع عمليات مراجعة العقود الاتحادية (الفقرة 1 من المادة 9)
- ضمان خضوع الكونغرس ووكالات السلطة التشريعية لمتطلبات بشأن حرية المعلومات مماثلة للمتطلبات المنصوص عليها بالنسبة لوكالات السلطة التنفيذية في قانون حرية المعلومات (المادة 10 (أ))
- مواصلة الجهود الرامية إلى اعتماد مدونة لقواعد السلوك لأعضاء المحكمة العليا للولايات المتحدة (الفقرة 1 من المادة 11)
- حظر الخصم الضريبي "للمدفوعات التسهيلية" (الفقرة 4 من المادة 12)
- النظر في اتخاذ تدابير لإلزام المؤسسات المالية بالتحقق من المعلومات التعريفية للعملاء العرضيين الذين يجرون تحويلات مالية تقل عن 3°000 دولار عندما يكون هناك اشتباه في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب (الفقرة 1 من المادة 14)
- إنشاء آلية شاملة للإشراف على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للأعمال والمهنة غير المالية ذات الصلة وتنفيذ تلك الآلية بفعالية (الفقرة 1 من المادة 14)

3- الفصل الخامس: استرداد الموجودات

3-1- ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

حكم عام؛ التعاون الخاص؛ الاتفاقات والترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف (المواد 51 و56 و59)

تلتزم الولايات المتحدة باسترداد عائدات جرائم الفساد وإعادتها لاحقاً إلى البلدان المتضررة من الفساد، وتستخدم نهج مشاركة "جميع القطاعات الحكومية" بشأن إعادة الموجودات. وعلى وجه الخصوص، تطبق الولايات المتحدة بانتظام القوانين التي تسمح بالمصادرة غير المستندة إلى إدانة، بالإضافة إلى المصادرة الجنائية، لكي تتمكن من استرداد الموجودات، بالتعاون مع الولايات القضائية الأجنبية في كثير من الأحيان. وفي حين أن أي مدع عام اتحادي يمكن أن يسعى إلى المصادرة المتعلقة بفساد في الخارج، رهنا بأن تكون الأدلة والمكان مناسبين، فقد أنشأت وزارة العدل رسمياً في عام 2010 مبادراتها الخاصة باسترداد الأموال الناشئة عن الحكم الفاسد، بغية توفير موارد مخصصة لتتبع التقاضي في المزيد من القضايا، بما يشمل اتخاذ الإجراءات العينية المتعلقة بالتملكات الموجودة داخل الولايات المتحدة وخارجها إذا ثبت أن الممتلكات ناشئة عن أعمال إجرامية تتعلق بفساد في الخارج أو فساد محلي حدثاً كلياً أو جزئياً في الولايات المتحدة. وتُتخذ في إطار المبادرة أيضاً عند الاقتضاء الإجراءات اللازمة في قضايا المصادرة الجنائية. ووفقاً لوثيقة الدليل العملي للتعاون الدولي، أدوات وإجراءات استرداد الموجودات "U.S. Asset Recovery Tools and Procedures: A Practical Guide for International Cooperation"، يتمثل أحد الأهداف الرئيسية للمبادرة في "استرداد الموجودات لصالح شعب البلد المتضرر من إساءة استخدام المنصب العام، عن طريق وسائل شفافة وخاضعة للمساءلة".

ومن خلال مبادرة استرداد الأموال الناشئة عن الحكم الفاسد، والفريق السابق للمبادرة في وزارة العدل، كانت الولايات المتحدة، حتى تموز/يوليه 2019، قد احتجزت بأوامر من محاكم الولايات المتحدة أكثر من 2,6 بليون دولار من الموجودات المرتبطة بالفساد الخارجي. وحتى تموز/يوليه 2019 أيضاً، كانت الولايات المتحدة قد نجحت في الحصول، عن طريق المصادرات والتسويات، على نحو بليون دولار، وأعدت أو ساعدت على إعادة نحو 300 مليون دولار من الموجودات. وهناك نسبة كبيرة من الأموال المستردة في طور الإعادة إلى مواطنها، بما في ذلك أكثر من 300 مليون دولار إلى نيجيريا، وحوالي 35 مليون دولار إلى غينيا الاستوائية، وعدة مئات من الملايين من الدولارات إلى ماليزيا⁽²⁾. وتوجه المبادرة منذ عام 2015 تهماً جنائية بهدف السعي إلى مصادرة الموجودات. ولا يزال قيد النظر توجيه التهم إلى 13 فرداً وكيان قانوني واحد. وقد أُدين تسعة أشخاص وأمروا من خلال أحكام قضائية مالية بالتنازل عن موجوداتهم.

بالإضافة إلى ذلك فإن العائدات المتعلقة بالفساد التي أمنتها وزارة العدل لا تقتصر على الأموال النقدية. ففي عام 2015، احتجزت الولايات المتحدة نسل ثعابين نادرة بيعت بصفة غير مشروعة إلى مربّي ثعابين في الولايات المتحدة من قبل مسؤول حكومي يشرف على حديقة حيوانات في البرازيل ويتولى حراسة الثعابين، وأمرت بمصادرتها وأعادتها إلى البرازيل.

وتتعاون سلطات الولايات المتحدة التقاسم الدولي للعائدات المصادرة أيضاً من خلال التعاون والمساعدة المتبادلين مع الجهات الأجنبية في مجال إنفاذ القوانين، وكثيراً ما يستند التقاسم إلى اتفاقات ثنائية لتقاسم الموجودات أو إلى أحكام

(2) حتى كانون الثاني/يناير 2022، كانت مبادرة استرداد الأموال الناشئة عن الحكم الفاسد وفريقها السابق في وزارة العدل قد استردا أو ساعدا على استرداد أكثر من 1,8 بليون دولار من الموجودات وأعادوا أو ساعدا على إعادة أكثر من 1,6 بليون دولار، منها 1,2 بليون دولار إلى ماليزيا، و311 مليون دولار إلى نيجيريا في شباط/فبراير 2020، و115 مليون دولار إلى كازاخستان، و100 مليون دولار إلى إيطاليا، وأكثر من 26 مليون دولار إلى غينيا الاستوائية، ومبالغ أصغر إلى عدد من البلدان الأخرى. ويحتجز حالياً ما يقرب من بليون دولار من الموجودات الإضافية في انتظار التقاضي بشأن المصادرة في قضايا مدنية وجنائية. ومنذ عام 2022، وجهت مبادرة استرداد الأموال الناشئة عن الحكم الفاسد تهماً جنائية إلى 35 فرداً وكيانين قانونيين، وذلك سعياً إلى المصادرة في جميع الحالات باستثناء حالة واحدة، أمرت فيها الشركة المعنية بدفع غرامات كبيرة.

لتقاسم الموجودات تشكل جزءا من معاهدات المساعدة القانونية المتبادلة التي تحكم المصادرة، والتي قد تتناول الفساد وكذلك جرائم أخرى. ويمكن أن تتقاسم الولايات المتحدة هذه العائدات حتى عندما لا يطلب بلد ما مباشرة جزءا من الموجودات التي صودرت فيما يتصل بالمساعدة التي قدمها ذلك البلد إلى الولايات المتحدة.

ولدى الولايات المتحدة صندوقان رئيسيان لمصادرة الموجودات تودع فيهما العائدات المصادرة المتأتية من أي جريمة، ريثما يتم التصرف فيها بطريقة أخرى. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2018، تم تحويل أكثر من 283 مليون دولار من الموجودات المصادرة إلى 55 بلدا منذ عام 1989 من الصندوق الذي تديره وزارة العدل، معظمها اعترافا بالمساعدة على المصادرة. وفي السنوات الأخيرة (السنوات المالية 2013-2015)، تقاسمت وزارة العدل 19 714 313 دولار مع 18 بلدا. ومنذ عام 1994، حولت وزارة الخزانة من صندوق مصادرة الموجودات التابع لها أكثر من 37 مليون دولار إلى 29 بلدا، معظمها اعترافا بالمساعدة على المصادرة. ويمكن أيضا قبول موجودات من بلدان أخرى عندما تقدّم الولايات المتحدة مساعدة في مجال إنفاذ القانون أو مساعدة قضائية تؤدي إلى مصادرة موجودات بموجب قانون دولة أجنبية. وتتعلق الإحصاءات المذكورة أعلاه بحالات مصادرة تشمل جميع أنواع الجرائم.

وقد نشرت الولايات المتحدة مواد إرشادية متعددة اللغات بشأن التعاون الدولي في قضايا استرداد الموجودات، واستضافت أو شاركت في استضافة أو شاركت في منتديات مختلفة لأخصائيي استرداد الأموال المنهوبة من جميع أنحاء العالم، بما في ذلك منتديات عربية متعددة لاسترداد الأموال تتعلق ببلدان الربيع العربي، ومنتدى أوكرانيا لاسترداد الموجودات في أعقاب ثورة الكرامة في عام 2014، والمنتدى العالمي لاسترداد الموجودات في عام 2017، الذي ركز على استرداد الموجودات المرتبطة بالفساد في أوكرانيا ونيجيريا وتونس وسري لانكا.

ويمكن الإفصاح عن المعلومات للسلطات الأجنبية على أساس أوامر قضائية (القاعدة 6 (هـ) (3) (هـ)) '3' و'4' من القواعد الاتحادية للإجراءات الجنائية)، أو من خلال قنوات مجموعة إيغمنت، أو على الصعيد الثنائي من خلال اتفاقات تنص على المساعدة القانونية المتبادلة، أو من خلال قنوات غير رسمية من قبيل الاتصال المباشر فيما بين أجهزة الشرطة أو من خلال شبكات مثل شبكة كامدن المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات وعدة شبكات إقليمية أخرى مشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات تشارك فيها الولايات المتحدة أو تؤدي دورا داعما فيها.

وبينما تسمح تشريعات الولايات المتحدة بتقديم المساعدة القانونية المتبادلة في غياب معاهدة، فقد أبرمت الولايات المتحدة معاهدات للمساعدة القانونية المتبادلة مع أكثر من 80 بلدا، وهي طرف نشط في عدة معاهدات متعددة الأطراف.

منع وكشف إحالة العائدات المتأتية من الجريمة؛ وحدة المعلومات الاستخباراتية المالية (المادتان 52 و58)

عززت قاعدة العناية الواجبة تجاه العملاء الصادرة عن وزارة الخزانة، والتي نشرت في عام 2016 ودخلت حيز التنفيذ الكامل اعتبارا من عام 2018، المتطلبات المفروضة على مؤسسات مالية محددة مشمولة بقانون السرية المصرفية، وذلك بإلزام تلك المؤسسات بوضع سياسات وإجراءات لتحديد الهوية والتحقق منها فيما يخص العملاء الذين هم كيانات قانونية وأي فرد يمتلك 25 في المائة أو أكثر من كيان قانوني يفتح حسابا جديدا، وبالحفاظ على تلك السياسات والإجراءات. كما يجب على المؤسسات المالية الخاضعة للقاعدة المذكورة أن تضع سياسات وإجراءات لإعداد موجزات عن المخاطر بشأن العملاء وللضطلاع بمراقبة مستمرة من أجل الاحتفاظ بمعلومات عن العملاء تستند إلى تقييم المخاطر وتحديث تلك المعلومات. وثمة مسألة عامة هي أن تعريف المؤسسات المالية على النحو المبين في قانون السرية المصرفية يشمل أعمالا ومهنا غير مالية محددة، مثل كازينوهات القمار وتجار السيارات أو المعادن الثمينة والأحجار الكريمة. غير أن أعمالا ومهنا غير مالية

أخرى معرضة للمخاطر لا تخضع للسياسات أو التدابير الرقابية الخاصة بمكافحة غسل الأموال، وأبرزها وكلاء العقارات ووسطاء من قبيل المحامين. ويوجد التزام عام على جميع المهن والأعمال بالإبلاغ عن المعاملات النقدية التي تتجاوز قيمتها 10 000 دولار.

ومنذ عام 2016، يمكن لوزارة الخزانة، حسب حرية تقديرها، أن تنظم المعاملات النقدية في قطاع العقارات تنظيمًا جزئيًا، من خلال إصدار أوامر الاستهداف الجغرافي (البند 5326 من الباب 31 من مدونة القوانين)، التي تقتضي من المؤسسات المالية أن تحدد المالك المنقوع من الشخصيات الاعتبارية المشاركة في عمليات الاحتياز النقدي للأصول العقارية الفاخرة في أسواق معينة للعقارات في الولايات المتحدة.

ويجب الاحتفاظ بجميع السجلات لمدة لا تقل عن خمس سنوات (البند 1829 ب من الباب 12 من مدونة القوانين، والبنود 5311 و5318 و5325 و5326 من الباب 31 منها).

وتخضع الحسابات المصرفية الخاصة لكبار الشخصيات السياسية الأجنبية وأفراد أسرهم المباشرين وشركائهم المقربين التي لا تقل قيمتها عن 1°000°000 دولار للعناية الواجبة المعززة (البند 5318 '1' (3) (باء) من الباب 31 من مدونة القوانين). وفيما يتعلق بالأشخاص المعرضين سياسياً الذين لا يخضعون للعناية الواجبة المعززة، ينبغي للمصارف أن تحصل على معلومات الحرص الواجب المستندة إلى تقييم المخاطر وأن ترتب للفحص والرصد المناسبين، وفقاً لدليل الفحص المتعلق بالسرية المصرفية ومكافحة غسل الأموال المعنون الاتحادي لفحص المؤسسات المالية. وتقوم بعض المؤسسات المالية طوعاً بإخضاع الأشخاص المحليين المعرضين سياسياً للعناية الواجبة المعززة.

وكذلك توفر شبكة إنفاذ القوانين المعنية بالجرائم المالية، على موقعها الشبكي، ثروة من المعلومات المتعلقة بالامتثال للقوانين واللوائح الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويمكن لشبكة إنفاذ القوانين المعنية بالجرائم المالية أن تحدد أماكن حسابات ومعاملات الأشخاص الذين يحتمل أن يكونوا ضالعين في غسل أموال كبير، ويجوز لها أن تحيل أسماء وعناوين الأشخاص والأعمال التجارية وأكبر قدر ممكن من البيانات التي تحدد الهوية إلى طائفة واسعة من المؤسسات المالية، وأن تقتضي من تلك المؤسسات المالية تقديم ردود في الوقت الحقيقي (البند 314 (أ) من قانون باتريوت الولايات المتحدة الأمريكية).

ويحظر البند 313 من قانون باتريوت الولايات المتحدة الأمريكية على المؤسسات المالية المشمولة بإنشاء حسابات مراسلة مصرفية أو الاحتفاظ بها أو إدارتها أو تنظيمها في الولايات المتحدة لصالح المصارف الصورية أو نيابة عنها. كما يجب على المؤسسات المالية المشمولة أن تضمن أن أي حساب مراسلة خاص بمصرف أجنبي لا يُستخدم من قبل ذلك المصرف الأجنبي لتقديم خدمات مصرفية بطريقة غير مباشرة إلى مصرف صوري أجنبي (البند 1010,6 30 (أ) '2' من الباب 31 من مدونة اللوائح الاتحادية).

وبموجب قانون السرية المصرفية، يتعين على مواطني الولايات المتحدة والمقيمين فيها والكيانات القانونية بتعريفها الوارد في ذلك القانون الإفصاح سنوياً للحكومة الاتحادية عن مصالحهم في الحسابات المالية الأجنبية إذا كانت القيمة الإجمالية للمبلغ المودع في الحسابات 10 000 دولار أو أكثر في السنة. ويمكن أن يؤدي عدم القيام بذلك إلى فرض عقوبات مدنية أو جنائية (البنود 5321 (أ) و5322 (أ) من الباب 31 من مدونة القوانين، والبند 103.59 (ب) من الباب 31 من مدونة اللوائح الاتحادية).

تدابير الاسترداد المباشر للممتلكات؛ آليات استرداد الممتلكات من خلال التعاون الدولي في مجال المصادرة؛
التعاون الدولي لأغراض المصادرة (المواد 53 و 54 و 55)

يمكن للدول الأجنبية رفع دعوى مدنية في محاكم الولايات المتحدة، بنفس الحقوق والالتزامات التي يتمتع بها المتقاضون الخاصون الآخرون. ولا يمنع قانون الولايات المتحدة أو يحظر على محاكمها أن تأمر الأشخاص المدانين بارتكاب جرائم منصوص عليها في الاتفاقية بدفع تعويض كجزء من حكم جنائي، بما في ذلك إلى دولة طرف أخرى. وقد عُرضت خلال الزيارة القطرية أمثلة عديدة لحالات تتعلق بدول أجنبية تقوم بالتقاضي في محاكم الولايات المتحدة.

ويظل أمر المصادرة الجنائية أوليا إذا قدم طرف ثالث - يمكن أن يكون دولة - التماسا يؤكد وجود مصلحة له في الممتلكات المراد مصادرتها. ويجب على المحكمة عندئذ أن تضطلع بإجراء فرعي يجوز فيه لجميع الأطراف الثالثة التي يحتمل أن تقدم مطالبات أن تطعن في المصادرة بتأكيد وجود مصلحة أعلى في الممتلكات، ويجوز لتلك الأطراف أن تلتزم بإعادة الممتلكات أو التعويض عنها (القاعدة 32-2 من القواعد الاتحادية للإجراءات الجنائية). وتوجد إجراءات للإشعار والمطالبة في إجراءات المصادرة المدنية والجنائية على السواء، وتُنشر جميع الإشعارات الموجهة إلى مالكي الممتلكات الشرعيين المحتملين على موقع شبكي حكومي، وكذلك في أي دولة أجنبية قد تقدم مطالبة بالملكية المشروعة.

ويمكن للمحاكم الاتحادية إنفاذ الأحكام النهائية بالمصادرة، بما في ذلك الأحكام التي لا تستند إلى إدانة جنائية، الصادرة في دول أجنبية، كما لو كان الحكم قد صدر عن محكمة في الولايات المتحدة (البند 2467 من الباب 28 من مدونة القوانين). ومن الشروط الأساسية للإنفاذ أن يشهد المدعي العام بأن إنفاذ الحكم القضائي الأجنبي يصب في مصلحة العدالة. وتوجد اعتبارات أخرى عند البت في وجوب الإنفاذ تتعلق بأن يكون الحكم نهائيا وغير قابل للاستئناف وما إذا كانت الأصول القانونية الواجبة قد اتبعت لأصحاب الممتلكات والأطراف الثالثة في عملية الحصول على الحكم القضائي الأجنبي أم لا.

ويمكن أن تخضع للمصادرة الممتلكات المتأتية من جرائم أصلية أفضت إلى غسل الأموال وارتكبت في الخارج (البندان 982 و 1956 من الباب 18 من مدونة القوانين).

ويمكن لمحاكم الولايات المتحدة أن تأمر بالمصادرة غير المستندة إلى إدانة، بما في ذلك فيما يتعلق بقضايا الرشوة أو غسل الأموال التي لا يمكن فيها مقاضاة الجاني الذي ارتكب الجريمة الأصلية (البند 981 من الباب 18 من مدونة القوانين).

وللحفاظ على توافر الممتلكات الخاضعة للمصادرة المدنية أو الجنائية بموجب القوانين الأجنبية، يسمح البند 2467 (د) (3) من الباب 28 من مدونة القوانين بتسجيل وإنفاذ الأوامر الجزرية الصادرة عن محكمة أجنبية، أو طلب إصدار أمر تقييدي محلي على أساس إقرار كتابي مشفوع باليمين يضع أساسا معقولا للاعتقاد بأن الممتلكات المراد تقييدها ستخضع في نهاية المطاف لإجراءات المصادرة من قبل دولة أجنبية. وينص البند 981 (ب) (4) من الباب 18 من مدونة القوانين على الحجز المؤقت للأصول استنادا إلى إلقاء القبض في الخارج على مشتبه فيه أو مدعى عليه أو توجيه اتهام له بارتكاب جريمة من شأنها أن تؤدي إلى المصادرة إذا ارتكبت نفس الجريمة في الولايات المتحدة. ويجوز إصدار أمر الحجز من طرف واحد لمدة تصل إلى 30 يوما، مع إمكانية التمديد. وفي وقت الزيارة القطرية، كانت الولايات المتحدة قد احتجزت أصولا بقيمة نحو 125 مليون دولار من خلال إنفاذ أوامر جزرية أجنبية.

ويمكن تقديم المساعدة في تحديد الموجودات وتتبعها إلى دول أخرى على أساس قنوات غير رسمية، مثل شبكات الاتصال وتبادل المعلومات فيما بين الشرطة، فيما يتعلق بالتدابير غير الإلزامية. ويمكن للولايات

المتحدة أيضا الحصول على أدلة نيابة عن دولة أجنبية من خلال تطبيق تدابير إلزامية بموجب البند 3512 من الباب 18 من مدونة القوانين.

ويمكن تقديم المساعدة القانونية المتبادلة عملاً بمعاهدة ثنائية للمساعدة القانونية المتبادلة أو، في غياب معاهدة من هذا القبيل، عملاً بالاتفاقية أو أي معاهدة أخرى متعددة الأطراف، أو على أساس المجاملة والمعاملة بالمثل. وتُدرج متطلبات طلبات المساعدة القانونية المتبادلة في مواد إرشادية متعددة اللغات. وتحفظ الولايات المتحدة بإمكانية رفض تقديم المساعدة عندما تكون المسألة المعنية ذات طابع ضئيل نسبياً، وعلى سبيل المثال، عندما يكون من شأن طلب المساعدة أن يتطلب الالتزام بموارد أكبر بكثير من المبلغ المطلوب. وقبل رفض المساعدة في مثل هذه الحالات، تأخذ الولايات المتحدة في الاعتبار جميع جوانب القضية من أجل تحديد ما إذا كانت القضية، على سبيل المثال، قد تشكل جزءاً من مخطط أكبر ينطوي على مبلغ خسارة إجمالية أكبر أو ضرر أشد. وترد أسباب أخرى لرفض تنفيذ الطلب في معاهدات المساعدة القانونية المتبادلة والاتفاقية وغيرها من المعاهدات المتعددة الأطراف.

وتمثل المشاورات مع الدول الطالبة، التي تُجرى قبل تقديم الطلبات الرسمية وبعد تقديمها، بما في ذلك بهدف استكمال طلبات المساعدة القانونية المتبادلة غير المكتملة بأدلة أو تفسيرات إضافية، إجراء معتاداً، ويحافظ على قنوات اتصال مفتوحة بين وزارة العدل ونظيراتها الأجنبية. ويسعى مكتب الشؤون الدولية، بوصفه السلطة المركزية المعينة للولايات المتحدة في المسائل الجنائية، إلى إجراء مشاورات سنوية مع أكبر شركائه في معاهدات المساعدة القانونية المتبادلة ومعاهدات تسليم المطلوبين.

إرجاع الموجودات والتصرف فيها (المادة 57)

يسمح النظام المحلي لاسترداد الموجودات بإحالة الموجودات المصادرة إلى الضحية التي تكبدت خسارة مالية، بما يشمل الدولة الطالبة، بصفة إعفاء أو إرجاع (البندان 981 (هـ) و 982 (ب) (1) من الباب 18 من مدونة القوانين، والبند 853 '1' من الباب 21 من مدونة القوانين). ويجوز كذلك إعادة الموجودات المصادرة إلى حكومة أجنبية شاركت أو ساعدت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على حجز عائدات الجريمة و/أو على مصادرتها ذات الصلة (البندان 981 '1' و 982 (ب) (1) من الباب 18 من مدونة القوانين، والبندان 853 '1' (4) و 881 (هـ) من الباب 21 من مدونة القوانين). وخلص القول إنه حتى في حالة عدم تكبد أي ضحية خسارة مالية، تشجع سلطات الولايات المتحدة تقاسم الموجودات، وهو ممكن على أساس الاتفاقات أو المعاهدات الثنائية أو المتعددة الأطراف لتقاسم الموجودات (البند 981 '1' من الباب 18 من مدونة القوانين، والبند 881 (هـ) (1) (هـ) من الباب 21 من المدونة، والبند 9703 (ح) (2) من الباب 31 منها). ويمكن للولايات المتحدة أن تستهل عمليات إجرائية لنقل الموجودات المصادرة، لصالح المتضررين من الفساد حتى في غياب طلب من دولة أخرى أو مساعدة من تلك الدولة في إجراءات المصادرة. وتخضع جميع وسائل إعادة الموجودات لحرية تقدير النائب العام أو وزير الخزانة، ويجب أن يوافق عليها النائب العام أو وزير الخزانة. وفي الوقت نفسه، تعتبر الولايات المتحدة نفسها ملزمة بأحكام الاتفاقية المتعلقة باسترداد الموجودات، بما في ذلك أحكام الإرجاع الإلزامي الواردة في المادة 57 وأحكام المساعدة القانونية المتبادلة الواردة في المادتين 46 و 55.

وتخصم الولايات المتحدة عموماً النفقات المعقولة المتكبدة في إجراءات الحجز أو المصادرة (البند 981 '1' من الباب 18 من مدونة القوانين).

وقد أبرمت الولايات المتحدة العديد من الاتفاقات وغيرها من الترتيبات المقبولة للطرفين بشأن التصرف في الممتلكات المصادرة.

3-2- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

- كما يتبين من مبالغ الموجودات المصادرة التي أعيدت إلى دول أخرى، فإن الولايات المتحدة تلتزم التزاماً قوياً باسترداد الموجودات وإعادتها، وتتخذ إجراءات الاسترداد بالتعاون مع السلطات الأجنبية المختصة. ويمكن أن يعزى جانب كبير من هذا العمل إلى مبادرة وزارة العدل لاسترداد الأموال الناشئة عن الحكم الفاسد، التي يعزها عمل المدعين العامين الآخرين وسلطات إنفاذ القانون على جميع مستويات الحكومة. وتستخدم الولايات المتحدة استخداماً نشطاً أداة المصادرة المدنية، والمصادرة الجنائية عند الإمكان، وبعد ذلك تنقل الأصول التي نجحت في مصادرتها (المادة 51).
- يُتبع نهج مشاركة جميع القطاعات الحكومية في قضايا استرداد الموجودات، ويدعم محققو الاستدلال الجنائي والمحاسبون، وكذلك المهنيون في مجال الأعمال، التحقيقات والإجراءات القانونية، وكثيراً ما يستخدمون المعلومات الاستخبارية التي تقدمها شبكة إنفاذ القوانين المعنية بالجرائم المالية (المادة 51).
- تسمح قوانين الولايات المتحدة بإصدار أمر من طرف واحد بحجز الموجودات مؤقتاً على أساس اعتقال مشتبه فيه أو مدعى عليه أو توجيه اتهام له في دولة أجنبية بارتكاب جريمة من شأنها أن تؤدي إلى المصادرة إذا كان السلوك نفسه يشكل جريمة تؤدي إلى المصادرة بموجب قوانين الولايات المتحدة (الفقرة 2 (ج) من المادة 52).

3-3- التحديات التي تواجه التنفيذ

توصى الولايات المتحدة بما يلي:

- توسيع نطاق متطلبات شفافية الملكية النفعية لتشمل الأعمال والمهن غير المالية ذات الصلة، وتطبيق قاعدة العناية الواجبة تجاه العملاء على الحسابات الموجودة حالياً (الفقرة 1 من المادة 52 والفقرة 1 من المادة 14).
- مواصلة العرف الذي يمارس في إطاره المدعي العام ووزير الخزانة حرية تقديرهما بطريقة تحترم الالتزامات الملزمة المنصوص عليها في الاتفاقية، وبخاصة فيما يتعلق بطلبات إعادة الموجودات في حالات اختلاس الأموال العامة أو غسلها (المواد 54 و55 و57).
- مواصلة اتخاذ تدابير لتعزيز مكافحة غسل الأموال والفساد، واتخاذ تدابير عملاً بنظامها القانوني لإنفاذ أحكام الاتفاقية وتنفيذها بطريقة موحدة على كامل نطاق ولايتها القضائية.